مجلة الخدمة الاجتماعية

بحث بعنوان:

السياسة الاجتماعية وسياسة الرعاية الاجتماعية

إعداد:

الباحثة: وفاء سالم محمد الحربي

باحثة دكتوراه مسار سياسات الرعاية وإدارة المؤسسات الاجتماعية- برنامج دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤٥هـ- ٢٠٢٤م

المقدمة:

تعد السياسة الاجتماعية موجه لخدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع وترتبط بقيمه، فالسياسة الاجتماعية عبارة عن توجه الحكومات نحو تحقيق إشباع الاحتياجات لكافة أفراد المجتمع في المجالات الاجتماعية، أما سياسة الرعاية الاجتماعية تهدف إلى تلبية احتياجات الفئات التي لم تستطيع الوصول للإشباع الكافي، فسياسة الرعاية الاجتماعية عبارة عن المعايير التي تضعها المؤسسات الاجتماعية والتي تحدد أهلية المستفيد من الخدمات.

أولاً: السياسة الاجتماعية

تعرف السياسة الاجتماعية: بأنها أنشطة ومبادئ المجتمع التي ترسم الطريق الذي يسلكه وتنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات والمؤسسات الاجتماعية، وهي نتاج الفكر المنظم الذي يوجه التخطيط والبرامج الاجتماعية، وتنبع السياسة الاجتماعية من أيدلوجية المجتمع للتعبير عن أهدافه البعيدة، ووضع مجالات البرامج والخطط الاجتماعية وتحديد الاتجاهات العامة لتنظيمها وتؤثر السياسة على العلاقات الاجتماعية للأفراد وعلى علاقاتهم بالمجتمع (ناجي، ٢٠٠٨، ١٦).

ذكر spicker (2014) أنه تم تخصيص جزء كبير من دراسة السياسة الاجتماعية للطرق التي يتم بها وضع السياسات وتنفيذها، بما في ذلك دور الحكومة،

والمؤسسات والوكالات التي تُستخدم لتحقيق غايات اجتماعية، والقيود التي تعمل في ظلها الخدمات (p236).

حددت خليفة وآخرون (٢٠١٠) الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية ويمكن تحديدها في الوظائف الآتية (٣١- ٣٢):

١- الوظيفة التنموية:

تهدف هذه الوظيفة إلى إعداد المواطنين إعداد يتلاءم مع أدوارهم وإسهامهم في التنمية ولذلك فهي تعمل على دعم وتقوية الأسرة مرتكزة في ذلك على أهمية العنصر البشري في التنمية باعتباره الهدف والوسيلة في نفس الوقت ولتحقيق ذلك تحرص على التعاون والمشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في إطار الأبعاد الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

٢- الوظيفة العلاجية:

تفرض هذه الوظيفة على السياسة رعاية الجماعات الهامشية الموجودة في المجتمع كالأطفال المهملين وكبار السن والذين لا مأوي لهم ويدخل في إطار هذه الوظيفة أيضاً دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم ورفع مستوي الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها، إلى جانب معالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتشر في المجتمع ويعانون منها أفراده.

٣- الوظيفة الاندماجية:

تنحصر هذه الوظيفة في إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة.

٤- الوظيفة الوقائية:

مجال الاهتمام هنا هي الفئات المعرضة للتأثير السلبي في المستقبل نتيجة عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة وتغير قيمي وتعمل السياسة على التصدي لذلك قبل حدوثه لحماية هذه الفئات.

أشارت الخمشي (٢٠٢١) أدوات السياسة الاجتماعية هي (٢١-٢٣):

١- التشريع:

تعتبر عملية وضع القوانين اللازمة لتحقيق عمل اجتماعي فعال عملية بالغة الدقة والتعقيد وتتطلب قدراً كبيراً من المهارة والخبرة، ويتطلب التشريع من الدولة الحديثة بأسباب النمو قدراً كبيراً من الرؤية والصبر وقوة الإدراك الاجتماعي.

٢- الإدارة:

أن تقرير السياسة الاجتماعية في الدولة النامية يعتبر إلى حد كبير من مسئولية الحكومة، ويعتبر تنظيم الخدمات الإدارية لإنجاز قرارات السياسة الاجتماعية عنصراً هاماً في التخطيط الاجتماعي.

٣- نواحي العجز في الخطة:

يواجه التخطيط بعض الصعوبات منها نقص المعايير التي يمكن بها تقدير أهداف التخطيط وأساليبه على نحو فعال، وكذلك عدم وجود نماذج لخطط وبرامج يمكن الاعتماد عليها، وكذلك عدم وجود خبرة عند الأفراد الممارسين (صعوبات أمام المخطط).

٤- أهداف الخطة:

تعتبر خطة التنمية عملاً حكومياً واستجابة من المجتمع المحلي، حيث تحتاج إلى سلطة الحكومة ومشاركة الجماهير وكذلك لكي تواجه الحاجات الاجتماعية في البلاد النامية.

٥- البحث:

يعد البحث متطلباً حيوياً لأهداف التخطيط الاجتماعي إذ أنه يحقق الفهم السليم لما ينبغي تقريره لما هو قائم أو يتوقع قيامه في فترة زمنية محددة.

٦- التدريب:

يجب تدريب مستشاري السياسة الاجتماعية وإمدادهم بالمعارف الدقيقة والإدراك الاجتماعي، وكذلك تدريب المتطوعين في مجالات الخدمة الاجتماعية، وكذلك تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين - والزائرات الصحيات والعاملين في تنمية المجتمع، والمسئولين عن إدارة المستشفيات وضباط المراقبة الاجتماعية، وقادة الشباب، وغيرهم من الفئات الأخرى، ولصالح التنمية يجب أن تزود كل الفئات بالتدريب اللازم.

٧- الموارد البشرية:

تمتلك معظم البلدان النامية الأرض والسكان ويعتبر سوء استغلال الأول وإهمال الثاني من الملامح المميزة لكثير من الدول ذات الدخل المنخفض لم يحظ رأس المال البشري بالاهتمام الصحيح إلا في السنوات الأخيرة حيث برزت أهميته وقيمته من تحقيق أهداف التخطيط للتنمية.

ثانياً: سياسة الرعاية الاجتماعية

تعرف سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها مجموعة الاستراتيجيات المحددة للجهود الحكومية والأهلية والمبادئ الموجهة للعمل الاجتماعي في المجتمع لتحسين نوعية الحياة والمساواة والعدالة والأمن الاجتماعي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية وترتبط بالاطار الاقتصادي والسياسي والأيدلوجي والقيمي في المجتمع (خليفة وآخرون، ٢٠١٥، ١٨٣).

ذكر أبو هرجه (٢٠٢١) هناك مجموعة عوامل تتحد معًا لتشكل في مجملها محددات سياسات الرعاية الاجتماعية وهي (١٠١- ١٠٣):

١- **العوامل الاقتصادية:** ينبغي أن نقرر أن سياسات الرعاية الاجتماعية في أي دولة تتأثر إلى حد كبير بمدى توافر الموارد والإمكانيات الاقتصادية، فالدول الغنية مثلا

أخذت بنظم الضمان الاجتماعي الشامل، وعللت ذلك بأن نموها الصناعي وتقدمها الاقتصادي أعطاها الأساس للإستمرار في التوسع في الخدمات الاجتماعية، وبالتالي تعلب العوامل الاقتصادية دورًا هامًا في دعم سياسات الرعاية الاجتماعية أو ضغطًا عليها.

٢- **العوامل السياسية:** في بعض البلاد ومن بينها أمريكا اللاتينية، يصعب التمييز بين الوظيفة السياسية والإدارية، أو الفصل بينهما بوضوح، ولا شك أن ذلك يخلق في مجال التخطيط للرفاهية الاجتماعية صراعًا بين اتجاه الزعماء السياسيين وبين جمهور الإداريين والمخططين عند محاولة تنفيذ خدمات معينة بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. ونؤكد أن التدخل السياسي ليس بالضرورة تدخلا ذا طبيعة سلبية، فمهما يكن الأمر فإن القرارات التخطيطية تعد قرارات سياسية في أغلب الأحوال، فالآمال المعقودة على برامج الرفاهية الاجتماعية تعتمد على السياسيين، كما أن التوجهات السياسية للحكومات والدول قد تشكل دعمًا لصانعي السياسة لتعزيز وتقوية الخطط والبرامج الداعمة للفئات الفقيرة أو الأشد فقرًا في المجتمع.

٣- **العوامل الثقافية:** هناك عقبات متوقعة عند تقرير وزن العوامل الثقافية وأثارها في تقرير سياسة الرفاهية الاجتماعية وهي:

أ- من السهل جدًا أن نأخذ تجربة أي دولة في مجال الرفاهية الاجتماعية، وأن نقضى على الجهل ولا نعبأ بردود الأفعال.

ب- كذلك يكون من السهل أن نُغالي في تقرير أثر العوامل الثقافية، وأن نظل مشغولين جدًا بما يهدم القيم التقليدية، مما يؤدي إلى قيام حالة من الشلل أو العجز. وبالتالي إذا أردنا أن نطبق بعض مقاييس أنشطة الرفاهية الاجتماعية التي تُطبق في بعض البلاد المتقدمة، فإن على الدول النامية أن تطرح كثير من طرق التفكير القائمة وأن تترك التطبيقات التقليدية، وأن تغيرها ما استطاعت، كما يجب أن نؤكد على النقاط التالية:

١- الاحتفالات وأثرها على إعاقة التنمية.

٢- التقاليد البالية ومقاومة التغيير.

٣- الدفاع القومي والناحية العسكرية واستحواذها على الدخل القومي في مناطق كثيرة بما يعرقل التنمية.

٤- المعونة الدولية ومدى ما تتدخل به الدولة مقدمة المعونة في سياسة الرعاية الاجتماعية للدولة متلقية المعونة.

٥- يجب الأخذ بمتغير نوعية الحياة وقياساته المختلفة، كأداة صادقة للتعرف على مستوى الرفاهية والتقدم وما أحرزته سياسات الرعاية الاجتماعية من أهدافها.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو هرجه، محمد إبراهيم. (٢٠٢١). *السياسة الاجتماعية وسياسات الرعاية نماذج دولية وعربية*. دار الزهراء.

- حسن، حسن مصطفى، ونيازي، عبد المجيد طاش، والخراشي، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٥). *التخطيط الاجتماعي الأسس النظرية- والاتجاهات الحديثة- وخطط التنمية بالمملكة العربية السعودية*. مكتبة المتنبي.
- خليفة، هويدا محمد عبد المنعم، والجرواني، نادية عبد الجواد، وفهمي، منال عبد الستار. (٢٠١٠). *السياسة الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي*. دار الزهراء.
- الخمشي، سارة صالح. (٢٠٢١). *السياسة الاجتماعية*. دار المقحم.
- ناجي، أحمد عبد الفتاح. (٢٠٠٨). *سياسات الرعاية الاجتماعية*. دار السحاب.

المراجع الأجنبية:

- Spicker paul. (2014). *Social policy theory and practice*. British library cataloguing.